آلية تحليل المضمون من التأصيل النظري إلى التنزيل التطبيقي

أستاذ جواد مامون
باحث في القانون العام والعلوم السياسية
مختبر الدراسات السياسية والحكامة الترابية
جامعة الحسن الثاني
كلية الحقوق-المحمدية
المغرب

مقدمة:

لقد استخدم تحليل المضمون على يد الفقهاء المسلمين خاصة في الأحاديث النبوية الشريفة، عندما عملوا على تطهيرها من كل الأحاديث المزورة والمدسوسة، حيث اتخذوا في تحليلهم معايير موضوعية، تمثلت أساسا في عملية تواتر الحديث النبوي من المصدر حتى كتابته، وقد شكلت العنعنة أو السند أهم تلك المعايير، إضافة إلى أمانة المصدر وصدقه في حال توقف مسار العنعنة لفترة ما.

أما في العصر الحديث، فمن الدراسات الشهيرة التي استخدمت طريقة تحليل المضمون للتعريف بخصائص الرسالة والنصوص دراسات مسح الرموز السياسية في العالم بتحليل المقالات الافتتاحية في عشر صحف مشهورة في الولايات المتحدة الأمريكية؛ انجلترا؛ فرنسا؛ ألمانيا؛ وروسيا وذلك في الفترة الممتدة بين 1890-1964. ودراسة ثانية استخدمت تحليل المضمون لمعرفة المؤلفين الذين كتبوا كتبا وغير واردة أسماؤ هم، بتحليل نصوصهم باختيار كلمات تميز كتابات أحدهم عن الآخر. كما استخدم تحليل المضمون للتعرف على الصفات السيكولوجية لمرسل الرسالة، أو الجوانب الثقافية والتغير الثقافي بتحليل الإنتاج الأدبي والإنتاج الفكري في ثقافات مختلفة.

ويعد تحليل المضمون أسلوبا أو أداة يستخدمها الباحث ضمن أساليب وأدوات أخرى، في إطار منهج متكامل، للوقوف على محتوى المادة الإعلامية، أو دراسة ثقافة مجتمع، أو إجراء دراسة تحليلية لعملية التفاعل الاجتماعي، ويستخدم تحليل المضمون في الأبحاث والدراسات الاجتماعية التي يصعب مقابلة وحداتها نظرا لوفاتها أو غيابها أو بعدها الجغرافي أو ارتفاع مكانتها الاجتماعية والسياسية، بغية تحليل المادة. لذا يضطر الباحث في مثل هذه الحالات إلى استخدام الوثائق، والسجلات والمستندات؛ والمذكرات؛ والمقالات والصحف وغيرها من أجل التوصل إلى الحقائق والبيانات عن الموضوع المزمع إجراؤه.

ولعل القاسم المشترك بين جميع أشكال تحليل المضمون البسيط منها-المعتمد فقط على حساب التكرار- إلى أشد أنواعه تعقيدا كالذي يستهدف دراسة البنيات والنماذج المعقدة، هو اعتمادها جميعا تحليل وتوضيح ما هو غامض وخفي في مضمونها.

- **إشكالية الموضوع:**

من خلال هذا الموضوع سنحاول معالجة الإشكالية الرئيسية التالية: **إلى أي حد يمكن أن تساهم آلية تحليل المضمون في إثراء البحث العلمي في مجال العلوم القانونية؟**

ينبثق من صميم هذه الاشكالية الرئيسية، مجموعة من الأسئلة الفرعية أخرى التالية:

← ما هي الخصائص التي تميز تحليل المضمون؟ وماهي خطواته الإجرائية الرئيسية؟

← ما هي مختلف تطبيقات تحليل المضمون في مجال العلوم القانونية؟

← ماهي مزايا وعيوب آلية تحليل المضمون؟

- **المنهج المعتمد:**

من أجل معالجة هذا الموضوع بتحليل مفصل سنعمد إلى استخدام المناهج الآتية:

← المنهج الوصفي: وذلك من خلال إجراء توصيف دقيق للخصائص والخطوات المنهجية النظرية والتطبيقية لآلية تحليل المضمون.

← آلية تحليل المضمون: من أجل تحليل فقرات الفصل الأول من دستور المملكة المغربية لسنة 2011.

- **خطة البحث:**

سنقوم بتحليل موضوعنا هذا وفق مبحثين:

← المبحث الأول: الإطار النظري لتحليل المضمون.

← المبحث الثاني: استخدامات تحليل المضمون في المجال القانوني.

المبحث الأول: الإطار النظري لتحليل المضمون

يعد تحليل المضمون من التقنيات المنهجية الأكثر استخداما في الدراسات الإعلامية والسياسية، والعلوم القانونية، فهو يهدف إلى إجراء وصف منظم وموضوعي لبعض المجالات، وقد أعطيت له عدة تعريفات تباينت على مر الزمن، نظرا للتطورات في الأساليب وفي استخداماته بالنسبة للمشكلات الجديدة وللمواد المختلفة. وإذا سلمنا بأن تحليل المضمون هو أسلوب بحثي، فإنه يجب أن يتصف بخصائص البحث العلمي المنهجي (المطلب الأول)، وعلى المتعامل مع تحليل المضمون الإلتزام بخطوات إجرائية لابد من اتباعها (المطلب الثاني).

المطلب الأول: ماهية تحليل المضمون وخصائصه

تشير كلمة "تحليل" إلى تفكيك الشيء إلى مكوناته الأساسية، في حين تشير كلمة "مضمون" إلى ما يحتويه الوعاء اللغوي أو التسجيلي الصوتي أو الكلامي، والذي يعبر عنه الفرد في نظام لتوصيله إلى الآخرين، وعلى هذا الأساس قامت التعريفات المختلفة لتحليل المضمون، مع ملاحظة أنها تطورت عبر مراحل عديدة وأساسية (الفرع الأول)، ومن خلال هذه التعريفات والتراث العلمي تتضح الخصائص التي تميز تحليل المضمون (الفرع الثاني).

الفرع الأول: مفهوم تحليل المضمون

إنه من الصعب الحديث عن أداة لتحليل المضمون، بلغة المفرد، هكذا؛ فالذي يوجد هو أشكال من تحليل المضمون كل نوع منها يناسب نوع الخطاب الذي ينصب على تحليله، كما يناسب نوع التفسير أو التأويل الذي يستهدفه. وفي ذلك تؤكد لورانس باردين "Laurence Bardin" أن تحليل المضمون ليس على غرار الألبسة الجاهزة التي يمكن أن تكون صالحة لكل شخص، وإنما هو أشبه ما يكون بأداة للقياس، أداة طيعة ومرنة، توضع في يد الباحث ليستخدمها ويكيفها حسب طبيعة البحث وأهدافه[1].

يوجد أصناف من تحليل المضمون، إذ لا تمثل هذه التقنية إلى يومنا هذا أداة منهجية مكتملة المعالم، بقدر ماهي أسلوب في البحث يكيفه الباحث حسب طبيعة بحثه وأهدافه من الدراسة التي ينجزها[2]. وهذا ما يفسر عدم وجود تعريف موحد لتحليل المضمون، بحيث يختلف باختلاف الزوايا التي يعرفونه الفقهاء من خلالها، ومن بين التعاريف التي أعطيت لهذا المفهوم نذكر:

1- **تعريف كابلان "Kaplan"** : الذي يرى بأن تحليل المحتوى يهدف إلى التصنيف الكمي لمضمون معين في ضوء نظام الفئات، صمم ليعطي بيانات مناسبة لفروض محددة خاصة بهذا المضمون.

2- **تعريف بيرلسون "Berelson"** : تحليل المحتوى هو أحد أساليب البحث العلمي، التي تهدف إلى الوصف الموضوعي والمنظم والكمي للمضمون الظاهر من مواد الإتصال[3].

3- **تعريف عبد الباقي زيدان** : تحليل المضمون من وجهة نظره، هو منهج وأداة للوصف الموضوعي المنظم والكمي للمحتوى الظاهر للإتصال، وأنه يستخدم في تصوير الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والسياسية القائمة في المجتمع[4].

4- **تعريف بلردين "Bardin"** : يعتبر تحليل المضمون منهجا تجريبيا، يختلف شكل استعماله باختلاف المجالات العلمية، كما يختلف نوع التحليل والتفسير والتأويل باختلاف أنواع البحوث وأهدافها. فهو أداة مرنة يكيفها الباحث لأغراضه العلمية، وليس أداة جاهزة صالحة لكل استعمال.[5]

5- تعريف لازويل "Lasswell" : يرى أن تحليل المحتوى يستهدف الوصف الدقيق والموضوعي لما يقال عن موضوع معين في وقت معين.

6- تعريف هولستي "Holsti" : إن تحليل المضمون بحث يسعى إلى اكتشاف علاقات ارتباطية بين الخصائص المعبرة في أي مادة اتصالية عن طريق التعرف على هذه الخصائص بطريقة موضوعية ومنهجية.

يمكن تعريف تحليل المضمون كذلك على أنه أسلوب بحث يهدف إلى الوصف الموضوعي والمنهجي والكمي للمحتوى، يسمح لنا بإعادة صياغة وتقدير وحتى تقييم الأفكار أو الموضوعات الموجودة في مجموعة من الوثائق[6]

من خلال استعراضنا لعدد من تعريفات الباحثين، اتضح أن هناك خلطا واضحا حول طبيعة تحليل المضمون ومدى قدرته على التكيف المنهجي، فهناك من يعتبره منهجا وهناك من يعتبره أسلوبا من أساليب البحث بينما البعض الآخر يعتبره أداة من أدوات جمع البيانات كالملاحظات والمقابلة وغيرها. ولعل وراء هذا الاختلاف عدة أسباب رئيسية، منها حداثة استخدام تحليل المضمون وقدرته وطبيعته المرنة التي تجعل كل باحث يكيفه مع طبيعة البحث وأهدافه. كما أنه لم يعد قاصرا على مجال الإعلام فقط وإنما امتد إلى ميادين عديدة منها العلوم السياسية والقانونية.

الفرع الثاني: خصائص تحليل المضمون

من المعلوم أن تحليل المضمون باعتباره أداة أو أسلوب، يتمتع بصفة عامة بالعديد من الخصائص تكمن أبرزها فيما يلي:

أ-الموضوعية والحياد

إن هاجس الدقة والموضوعية وصحة الأداء وثباتها، من الأمور التي شغلت أوائل الباحثين الذين ابتكروا تحليل المضمون، فقد نبهوا منذ شروعهم في استخدامه إلى ضرورة تجنب ما نسميه بالمعرفة الأولية عن الموضوع والحدس الشخصي والانطباع الشخصي[7].

وهذا يعني التجرد من الذاتية والدوافع الشخصية عند بحث المشكلة العلمية[8]، باستبعاد كافة التصورات والمعتقدات الذهنية التي قد تجعل الباحث يوظف عملية التحليل لإثباتها، وتفيد المنهجية في توفير مطلب الموضوعية، وهو ما يقتضي من الباحث أن يجيب بدقة على مجموعة من التساؤلات[9].

ويتم قياس مدى توافر الموضوعية أو المنهجية باستخدام عدة مقاييس، من أهميا قدرة باحثين آخرين على التوصل إلى نفس النتائج التي توصل إليها الباحث باستخدام نفس الأساليب والإجراءات البحثية لنفس المادة[10].

ب-الإنتظام

أي أن عملية التحليل لا تتم بصورة عشوائية بل بطريقة انتقائية[11]، في ضوء خطة علمية تتضح فيها الفروض، وتتحدد على أساسها الفئات، وتتبين من خلالها الخطوات التي مر بها التحليل حتى انتهى الباحث إلى ما توصل إليه من نتائج. والاهتمام بالإجراءات المنهجية التي تساعد على تحقيق الثبات والصدق في الإجراءات والنتائج التي انتهى إليها.

ويشير "روجر ويمر وجوزيف دومنيك" في كتابهما "مدخل إلى مناهج البحث الإعلامي"، إلى أن النظامية في تحليل المضمون تعني أن عملية التقييم-أي تقييم المضمون موضع التحليل- يجب أن تكون منتظمة بمعنى أن جميع عناصر المضمون يجب أن تعامل تماما بنفس الطريقة وأن يكون هناك دليل واحد للتقييم.

ج-التحليل الكمي والكيفي

على الرغم من وضوح أهمية التحليل الكمي والكيفي، إلا أن بعض الباحثين أثاروا جدلا حول نقطة خلافية متعلقة بأولوية كلا النوعين من التحليل، وما نوع الأسلوب التحليلي الذي يجب أن يستند إليه الباحث بصفة أساسية في تحليل المضمون، هل هو الأسلوب الكمي أم الأسلوب الكيفي؟ والواقع أن التطور العلمي قد وضع حدا لهذا الجدل، في الوقت الذي أوضحت فيه نتائج البحوث التحليلية مجموعة من المؤشرات الآتية:

- يرتبط تحليل المضمون أساسا بالاتجاه الكمي، لدرجة أن بعض الباحثين يذهبون إلى أن الحاجة إلى تحليل المضمون -كأسلوب أو أداة- تنتفي في حالة عدم الإجابة على التساؤل البحثي المطروح إجابة كمية.
- يعتمد التحليل الكمي على العد والقياس باستخدام الأرقام، مما يؤدي إلى توفير كم من المعلومات يمكن التحكم فيه باستخدام الأساليب الرياضية والإحصائية، والخروج باستنتاجات كمية تساعد القائم بالتحليل في التوصل إلى النتائج، أما التحليل الكيفي فيعتمد على انطباعات الباحث -بعد قراءة المادة موضع التحليل- ثم قيامه بالعمليات الاستنتاجية بناء على هذه الانطباعات، دون الاعتماد على بيانات كمية تلخص اتجاهات المضمون، وهو ما يشكل خطورة بحثية في عملية التحليل.
- صعوبة الاعتماد على الأسلوب الكمي فقط في تحليل المضمون، لأن الكم مجرد وحدة إحصائية ولا تعتبر ميزة في حد ذاتها، كما أن التحليل الكيفي دون الإستعانة بالضبط الرياضي لا يؤدي إلى تحليل منهجي دقيق، والكم يؤدي إلى التنبؤ الكيفي، كما أن الكيف هو الذي ينير السبيل لمعرفة مغزى الكم، وهذا ما يؤدي إلى التكامل في استخدام كلا الأسلوبين.

بمعنى أن تحليل المضمون يجب أن يكون كميا وكيفيا في نفس الوقت، فالتكميم أو لغة الرياضيات وإن كانت تمتاز بالدقة فإن قيمتها العلمية قد تكون تافهة إن لم تصاحب بالتفسير والتحليل لاستخلاص النتائج، وعليه من الضروري أن يزاوج الباحث بين الأسلوبين حتى لا يسقط في الخطأ، ولابد أن يمر على الظاهر البين إلى الباطن الخفي، أي يجب أن يدرس ما في السطور إلى ما تحتها[12].

بالإضافة إلى ما تم ذكره سابقا، توجد سمات وتصنيفات أخرى تميز تحليل المضمون، بحيث يمكن أن نقسمه إلى:

- ✓ تحليل استكشافي استخباري وتحليل موجه.
- ✓ التحليل المباشر والتحليل غير المباشر.
- ✓ تحليل المتغيرات والتحليل التقييمي.
- ✓ التحليل المفاهيمي المزدوج.

المطلب الثاني: خطوات تحليل المضمون

ينبني تحليل المضمون على خطوات إجرائية مترابطة تفسر إحداها الأخرى، بحيث يقوم الباحث بتحديد الموضوع أو القضية التي سيجمع المعلومات أو البيانات عنها، كما يحدد أهداف التحليل والمشكلة التي يسعى للإجابة عنها، ثم يقوم بوضع تساؤلات أو فروض للتحليل، ويلتزم الباحث أيضا بتحديد مجتمع البحث ويختار منه عينة لتحليلها[13]. وبالنظر إلى خصوصية هذا الموضوع يصعب تناول كل خطوة على حدا، لذلك سنركز على أهم عناصر تحليل المضمون المتمثلة في ضبط وحدات التحليل (الفرع الأول)، ثم ضبط فئات التحليل (الفرع الثاني).

الفرع الأول: وحدات تحليل المضمون

تعتبر الوحدات أصغر عناصر عملية التحليل، وهي التي يمكن إخضاعها للعد والقياس بسهولة، ويعطي وجودها، أو غيابها وتكرارها، أو إبرازها دلالات تفيد الباحث في تفسير النتائج الكمية، وهي الأخرى تتطلب تعريفا إجرائيا واضحا ودقيقا.

أ-وحدة الكلمة: Word

من أصغر وحدات تحليل المضمون وقد تكون شعارا أو رمزا، وفي هذه الحالة يقوم الباحث بحساب تكرارات الكلمات المعنية بموضوعه في النص الخاضع للتحليل. مثلا معرفة التوجهات السلمية لدول منطقة الشرق الأوسط من خلال تحليل خطابات قادتها، والتعرف على تكرار كلمة "السلام" ومرادفاتها في هذه الخطابات في مقابل كلمة "الحرب" ومرادفاتها[14].

ب-وحدة الموضوع: Thème

يعتبر من أهم وحدات التحليل، وأبرزها في الدلالة على مؤشر الاتجاه، حيث تظهر نتائج الإحصاء الكمي وترتيبها، قيمته في الإشارة إلى حقيقة مستوى الاهتمام واتجاهه. والموضوع في صورته المختصرة، عبارة عن جملة أو عبارة تتضمن الفكرة التي تدور حولها مسألة معينة، وتكون عادة جملة مختصرة محددة تتضمن مجموعة من الأفكار التي يحتوي عليها موضوع التحليل[15].

ج- وحدة الشخصية: Character

تستخدم غالبا في الدراسات التي تكون عينتها النص أو الدراما أو النقد أو الأفلام أو غيرها من أعمال يكون للشخصية دور فيها، إذ يتركز الاهتمام على الشخصيات، صعوباتها، وخياراتها، ونزاعاتها، وتعقيداتها، وتطوراتها. ولا يهتم المحلل هنا بالنص بحد ذاته وإنما بالشخصيات بوصفها حاملة للقصة.

د–وحدة المساحة والزمن

إن أساس وحدة المساحة والزمن، هو تقسيم المضمون تقسيمات مادية تتوافق مع طبيعته، فإذا كان مادة مكتوبة يقسم إلى أسطر أو أعمدة أو صفحات، وإذا كان مادة مسموعة فيقسم إلى ثوان أو دقائق[16]. وهي في النهاية ما قام الباحث حقيقة باحتسابه، وهي المطلب النهائي في عملية الترميز، وتمهد للعرض الإحصائي، وعقد المقارنات ودراسة الارتباطات وتفسير النتائج الكمية.

هـ–وحدة المفردة: Item

هي الوحدة التي يستخدمها المصدر في نقل المعاني والأفكار[17]. وتسمى أحيانا بالوحدة الطبيعية، بحيث تختلف هذه الأخيرة باختلاف الدراسة فمنها ما يكون كتابا أو مجلة أو مقالا أو برنامجا أو خطابا. كما يبين المحلل إن كانت هذه الوحدة (مؤيدة، محايدة، معارضة) بالنسبة لموضوع البحث الأصلي الذي يقوم بدراسته، ويتم استخدام المفردة إذا كانت المواد كثيرة العدد وكبيرة، وكانت الاختلافات بينها طفيفة وليست ذات دلالة.

ونشير إلى أنه يمكن أن يستخدم الباحث أكثر من وحدة، فقد يستعمل مثلا وحدة الكلمة، ووحدة المساحة والزمن في نفس الوقت، لأن الأمر مرتبط بطبيعة المشكلة محل البحث وطبيعة المضمون المبحوث.

الفرع الثاني: فئات تحليل المضمون

تعتبر التفيئة أو صياغة الفئات أحد أهم مراحل تحليل المضمون، بل إن النجاح في تحقيق نتائج موضوعية وصحيحة لدراسة مضمون ما، رهينة أساسا بمدى قدرة الباحث على تقديم فئات دقيقة، والتفيئة هي عملية تجزئة المحتوى إلى وحدات قابلة للقياس والعد، انطلاقا من جمع الخصائص أو الأوزان أو السمات المدرجة في المحتوى وإعادة تصنيفها في عناوين جامعة ذات دلالة لها علاقة مباشرة بإشكالية الدراسة وتساؤلاتها، وعليه لا توجد فئات جاهزة صالحة لكل الموضوعات بل لكل موضوع فئاته الخاصة به، كما لكل طبيعة محتوى خصوصياته التي تميزه وتميز فئاته[18].

وعادة ما يتم تعيين الفئات على أساس النموذج الذي وضعه بيرلسون "Berelson"، والذي تنقسم على أساسه الفئات إلى فئتين أساسيتين[19] وهما:

أ–الفئات الخاصة بالمضمون (ماذا قيل؟)

تندرج تحت "ماذا قيل" عدة فئات نذكر منها:

1– فئة الموضوع : وهي أكثر الفئات استخداما وتصدر عن سؤال على ماذا يدور المحتوى؟ أو ما هي المواضيع التي عالجها المحتوى؟ ويعتمد تصنيفها وتفيئتها وفق إشكالية الدراسة وتساؤلاتها. ويمكن أن يضمنها الباحث فئات فرعية خاصة. شريطة أن يلتزم بتعريفها وضبط مؤشراتها لتستكمل شروط التفيئة وهي الاستقلالية والشمول والدقة والوضوح.

2– فئة الفاعل : وتقصد هذه الفئة رصد الأشخاص، الهيئات، المؤسسات، التي تحرك الموضوع المثار، سياسيون، أحزاب، علماء، إلخ...

3– فئة السمات : وهي الفئة التي تهتم برصد خصائص الشخصيات الفاعلة في المحتوى مثل : السن، الجنس، مستوى الذكاء، الوضع الاجتماعي، القدرة على الفهم، المبادرة، الإبداع، حب العمل ... بالنسبة للأفراد. ويمكن البحث عن التقارب، التنافر... بالنسبة للجماعات.

4– فئة القيم : إن مثل هذه الفئة مهمة جدا في تصنيف المعتقدات، والأعراف التي يمكن أن تؤثر في السلوك وفي الأفكار اتجاه القضايا المطروحة. وعلى الباحث وهو يرصد القيم المتضمنة، تصنيفها وفق ما يخدم إشكالية الدراسة وأهدافها، مع الإشارة إلى أنه لا يوجد نموذج أو معيار خالص لتصنيف القيم وإنما اقترابات يجتهد فيها الباحث وفق ما يخدم موضوعه. لذلك نجد ثمة من يصنفها حسب اتجاهها إلى القيم الإيجابية والقيم السلبية. أو حسب توافقها، القيم المؤيدة والقيم المعارضة، أو حسب أصالتها القيم الأصيلة والقيم الدخيلة، أو حسب موضوعها القيم الاجتماعية والقيم السياسية والاقتصادية والثقافية والفنية والدينية[20].

5– فئة المصدر : وتفيد هذه الفئة في معرفة الشخص أو الجهة مصدر المعلومة، وتكتسب أهمية هذه الفئة لما ينطوي عليه مصدر المعلومة من تأثير في هويتها، ومصداقيتها، والغايات الواضحة والكامنة من ورائها[21].

ب–الفئات الخاصة بالشكل (كيف قيل؟)

تصدر أهمية هذه الفئة من قوة تأثير شكل التقديم والعرض أو الكتابة في قناعات المستقبلين، ومن أبرز الفئات التي يعينها الدارسون في الشكل نجد:

1– فئة أساليب الإقناع : وهي الوسائل التي يوظفها المرسل من أجل تأكيد أقواله أو تحقيق أهدافه، وتلخص بالإجمال في الأساليب العقلية والأساليب العاطفية، لكن هناك من يحاول تفصيلها وليس في الأمر إشكال فقط يتوجب على الباحث تقديم المبررات الكافية.

2– فئة موقع المادة : وتوضح مدى الاهتمام بعرض وإبراز الموضع على الكتاب أو الصفحات أو الموقع أو في التلفاز، وفي هذا السياق أشارت الدراسات على مستوى الصحف مثلا أن الصفحة الأولى أكثر مقروئية من الأخيرة، والأخيرة أكثر مقروئية من الصفحة الثانية، ثم التي تليها...[22].

3- فئة شكل العبارات : أي بناء العبارات والجمل المحتوية في الرسالة من حيث التركيب النحوي أو الأسلوبي، وقد يصنفها آخرون حسب قوتها أو موضوعيتها.

4- فئة اللغة : ويقصد بها اللغة التي قدمت فيها الرسالة ومدى وملاءمتها لمستوى الجمهور المخاطب، وهنا يقدم الباحثون العديد من التصنيفات مثلا : لغة فصحى/لغة دراجة، أو لغة عامية/ لغة مختلطة، أو لغة عربية / لغة أجنبية، أو لغة علمية / لغة عامية... إلخ.

وعموما، فإن عملية تحليل المضمون تقتضي الإلتزام بمجموعة أخرى من الخطوات النظرية والمنهجية نلخصها كالآتي[23]:

- ← وضع نظام التكميم أي وضع نظام وقواعد لتحويل المضمون إلى أرقام.
- ← تكويد أو ترميز المضمون، ولتسهيل هذه العملية يعطى للقائم بالتكويد "Coders " استمارات مضبوطة وفق معايير تسمح له بتصنيف البيانات، ووضع علامات وإشارات في أماكن محددة في الاستمارة، مما يسهل ويسرع العمل.
- ← تنفيذ تحليل المضمون بالتأكد من ثبات وصدق الأدوات البحثية المتعلقة بالتحليل.
- ← استخلاص النتائج وتحليلها وتفسيرها.

المبحث الثاني: استخدامات تحليل المضمون في المجال القانوني

لأكثر من نصف قرن تقريبا اعتبر تحديد المضمون أحد أكثر آليات البحث استخداما لباحثي الاتصالات، إلا أن ذلك لا ينفي إمكانية تطبيقه على باقي العلوم الأخرى.

وتعتبر العلوم القانونية المجال الخصب لتطبيق هذه التقنية (المطلب الأول)، من خلال تحليل محتوى مجموعة من الاجتهادات القضائية والفصول القانونية، حيث سنتناول الفصل الأول من الدستور المغربي لسنة 2011 كنموذج تطبيقي لهذه الآلية (المطلب الثاني).

المطلب الأول: آلية تحليل المضمون في العلوم القانونية وتقييمها

إن تحليل المضمون كتقنية منهجية لها عدة خصائص تميزها عن غيرها من أنواع الوصف والتفسير والانطباع، وباقي المناهج العلمية، كما تجد لها عدة مجالات تستخدم فيه من بينها العلوم القانونية (الفرع الأول)، كما أن استخدام هذه الآلية في التحليل لما لها من أهمية وايجابيات هناك في المقابل بعض الحدود الواردة عليها (الفرع الثاني).

الفرع الأول: مختلف التطبيقات

يرجع الفضل في تطوير هذه الآلية إلى العديد من باحثي القرن العشرين مثل استون Eston سنة 1966، وكذلك عرف انتشارا واسعا في الولايات المتحدة الأمريكية بعد سنة 1945، وذلك بالخصوص في الدراسات الاجتماعية والنفسية بدراسات الآراء والمواقف والسلوكيات، وقد تبلور فعليا مع هارولد لاسويل Harold Lasswell أثناء دراسته للإعلام الصحفي، حيث قام بدراسة الحملة الدعائية التي قام بها الإعلام البريطاني آنذاك لمبدأ توماس ولسن الرابع عشر، ومنها مبدأ حق تقرير مصير الشعوب، ومن هنا تأكد أن تحليل المضمون هو أفضل وسيلة للقراءة التحليلية والنقدية للنصوص السياسية والقانونية، وصولا إلى كافة المجالات الإعلامية والاجتماعية الأخرى، وهو ما يتجلى في مختلف البحوث والدراسات التي أنجزت منذ ظهور هذه التقنية حيث وفرت للباحثين خصوصا المبتدئين نماذج من الأساليب والتقنيات التي يمكن الاهتداء بها[24].

رغم أن تحليل المضمون هو أسلوب حديث الاستخدام، عرف تطورا واضحا وطبق في مجالات مختلفة، يستخدمه رجل القانون في تفسير الفقه، والقاضي في التحقيق القضائي، والمحامي في تحليل الأحكام القضائية، والنائب في تحليل مشروع قانون، والسياسي في دراسة حاجيات ومتطلبات المجتمع[25].

يستخدم تحليل المضمون لخدمة أغراض كثيرة، كذلك في العلوم القانونية والإدارية حاولنا تجميعها في النقط الآتية[26]:

- تحليل مضمون الشكاوى المنشورة في الصحافة الوطنية للتعرف عن المشاكل وإيجاد حلول وبدائل لها وكذا معرفة موقف ورد فعل الجماهير من القوانين والسياسات.
- تحليل أنماط الجرائم وعددها وبيئتها وذلك من خلال ما ينشر في الجرائد والمواقع الالكترونية الوطنية.
- دراسة وتحليل المواد التي تقدمها الصحف والإذاعات المرئية والمسموعة والكتب والمنشورات ذات الصلة بما هو إداري أو قانوني.
- التعرف على موقف الرأي العام الوطني من قرار سياسي أو قانون معين.
- دراسة الكتابات الصحفية الرسمية لمعرفة موقف دولة ما من قضية معينة (التحيز أو الموضوعية).
- تحليل مضمون الخطب السياسية والدبلوماسية وخطابات المعارضة، وكذا معرفة الشخصيات القانونية والسياسية وانتمائهم وتصوراتهم من خلال دراسة محتويات هذه الخطب، من خلال المقابلات التي تجرى معهم.
- دراسة محتوى الدساتير والقوانين لكشف مواطن الخلل والثغرات والنقائص والفراغات الموجودة.
- دراسة وتحليل أقوال وتصريحات المتهم في مجال التحقيق القضائي.
- تحليل قانون المعاهدات والعقود والاتفاقيات والمواثيق الدولية والقوانين الوطنية في ضوء مبادئ القانون الدولي والحكم على مدى شرعيتها.

- دراسة التقارير والمحاضر والتعليمات الصادرة عن المؤسسات الرسمية.

الفرع الثاني: تقييم تحليل المضمون

إن استخدام تحليل المضمون في مجال العلوم القانونية يمتاز بعدة مزايا وايجابيات، حيث تعد تقنية وصفية ناجعة في دراسة المضامين والمحتويات، وخاصة في مجال علمي الاجتماع والسياسة بغية معرفة المواقف والآراء والانطباعات والتوجهات والرغبات لتحليلها فهما وتفسيرا وتأويلا، كدراسة مواقف الأحزاب السياسية من التعليم في بلد معين، أو تحليل ما تقوله الأحزاب والجرائد حول قضية التربية والتعليم، أو دراسة ما يكتبه التلاميذ أو الطلبة أو المدرسون، مع التركيز على مواقفهم الشفوية والمكتوبة والمصورة من خلال تحليل إجاباتهم، وبذلك يتم التوصل إلى معطيات كاملة ومهمة وحاسمة بالنسبة للدراسات والبحوث في هذه المجالات سيما نظرا لحساسية التصريح بها بشكل صريح.

ويمكن إجمال المميزات الايجابية لتحليل المضمون في النقاط التالية[27] :

- عدم الاتصال المباشر بالمصادر البشرية يمكن أن يقلل من احتمال تدخل ذاتي للمصدر البشري الذي يقدم المعلومات، أو يقلل من إمكانية وقوع هذا المصدر في أخطاء مقصودة أو غير مقصودة.
- لا يؤثر الباحث في المعلومات التي يقوم بتحليلها فتبقى كما هي إجراء الدراسة وبعدها.
- هناك إمكانية لإعادة إجراء الدراسة مرة ثانية ومقارنة النتائج مع المرة الأولى لنفس الظاهرة أو مع نتائج دراسة ظواهر وحالات أخرى.

كما أنه لابد من الإشارة إلى أن تحليل المضمون لا يغني عن الطرائق البحثية الأخرى، ومن جهة أخرى يتم اللجوء إليه بالأساس في حالات تعذر المقابلة المباشرة والاستبيان، في حالة توفر إمكانية المقابلة، فهو قد يستعان به لتحليل محتوى الإجابات فيها، وأيضا في حالة وجود ضرورة لفحص لغة المبحوث، كما يستخدم كذلك في حالة تعدد الوثائق والرسائل، حيث يساهم في تيسير التعامل معها ودراستها.

بالإضافة إلى ما سبق فإن المعطيات المتوفرة من خلال تقنية تحليل المضمون لا يتم الحصول عليها من خلال التفاعل المباشر بين الباحث وأطراف مواد الاتصال، وإنما يتم ذلك من خلال الكتب والصحف وغيرها من وسائل الاتصال، لذلك فان الباحث يمكنه أن يعيد الاتصال بمصادر بحثه بحفظ ما شاء دون قيود، مع إمكانية استعادة الدراسة مرة أخرى لأن معظمها محفوظ في الأرشيف، أو في الكتب والمكتبات، أو البرامج والمواد المذاعة، أو على الأقراص المسجلة.

من خلال ما سبق يمكن القول إن تقنية تحليل المضمون طريقة واضحة وسهلة لكنها تحتاج إلى دقة وتركيز كبيرين، بالإضافة إلى الحرص على احترام الخطوات المنهجية.

كما تعتبر كذلك طريقة ناجعة ومفيدة في الملاحظة والتحليل، والمعالجة والتأويل والاستنتاج، بمعنى أن تحليل المضمون أداة إجرائية ناجعة، في دراسة المواد الإعلامية والسياسية والقانونية والاجتماعية والاقتصادية ... وغيرها من المواد، بغية تحديد معطياتها الموضوعاتية تعريفا وتصنيفا وترميزا وتكميما. وبعد ذلك تأتي مرحلة المعالجة الإحصائية، والتحليل الدلالي، والفهم الموضوعاتي الظاهري والمضمر، واستخلاص النتائج، والتثبت من مدى صحة الفرضية، مع تبيان مجمل التوصيات والاقتراحات المهمة.

رغم ما ذكر من ايجابيات فيما يتعلق بهذه التقنية، في المقابل ترد عليها بعض الحدود والسلبيات حيث أنه ما يلاحظ عليها هو تأرجحها بين الذاتية والموضوعية، فمن الصعب أن يكون الباحث أو الدارس موضوعيا في بعض مواضيع التحليل، لأنه قد ينطلق من منطلقات ذاتية في تحليل بعض الأنواع من المحتويات مهما حاول هذا الباحث التجرد من أهوائه العاطفية، والانفعالية والإيديولوجية، فمن المشاكل حسب مجموعة من المهتمين التي تواجه الباحث الذي يستخدم أي أداة من أدوات جمع البيانات تحديد مدى ثبات وصدق أدواته حتى يتم الاطمئنان إلى نتائج بحثه، وتحليل المضمون لا يستثنى عن هذه القاعدة، غير أن معياري الصدق والثبات ليس مقصورين على مرحلة من مراحل تحليل المضمون دون أخرى، إذ من الممكن أن يتسرب الخطأ إلى البحث في أي مرحلة من مراحله، مما يقلل من صحة النتائج، ويؤدي إلى الطعن فيها.

زيادة على ما سبق، فإن اعتماد الدراسة من خلال هذه التقنية على ما يتوفر بين أيدينا من مواد الاتصال، لكن في حالة نقص معطيات أو وثائق تصب في الموضوع يمكن أن يشكل ذلك القصور خطرا على البحث ونوع النتائج المترتبة عنه، أي أن تحليل المضمون يكون في هذه الحالة ناقصا ولو أضفنا إلى ذلك ما تحمله مواد الاتصال من أراء واتجاهات شخصية قد لا تكون هذه الآراء صحيحة أو موضوعية، ولذلك فإن إبرازها من خلال تحليل المضمون لا يعد إبرازا لفكرة فئة خاصة فقط إنما يعد إجحافا يهتم بآراء واتجاهات أخرى.

وبالتالي يمكن إجمال بعض الأمثلة المتعلقة بهذه العيوب في الآتي[28] :

- كون بعض الوثائق التي يحللها الباحث ليست واقعية، بل تمثل صورة مثالية.
- قد لا يستطيع الباحث الاطلاع على بعض الوثائق الهامة والتي تتسم بطابع السرية.
- قد تكون بعض الوثائق محرفة أو مزورة، مما يؤدي إلى نتائج خاطئة بعد تحليلها. رغم ذلك يستطيع الباحث أن يقلل من هذه الصعوبات، إذا نجح في اختيار عينة ممثلة عن الوثائق وإذا استخدم المنهج العلمي في نقدها قبل دراستها وتحليلها.

فعلى الرغم من أهمية هذه الأداة في الملاحظة والوصف والمعالجة والتحليل والفهم والتفسير في مجال البحث العلمي، أو في مجالات أخرى، إلا أنها يمكن أحيانا أن تكون غير موضوعية كما سبق ذكره، إذ دائما يخشى عليها من ذاتية الباحث وعدم مصداقيته في بعض النتائج التي يصل إليها، على الرغم من وجود الأدوات الإحصائية.

كما أن الباحث الاجتماعي لكونه جزءا من المجتمع، فإنه يواجه تحديا في التعامل بموضوعية مع قضايا تهمه أو تمس وجوده وانتماءه، بالإضافة إلى أن الالتزام بالحقيقة في مجال معين له محاذيره، وخصوصا في المجتمعات التي تضع قيودا على حرية الرأي والتعبير[29]، أي أن خصوصية المجتمعات وطبيعة النظام العام بالدول تشكل عائقا أمام تقنية تحليل المضمون فيما يتعلق بالمعطيات والخطابات السياسية، مما يؤدي بالباحث إلى تجنب التصريح بمعطيات معينة قد تتعارض مع خصوصية محيطه، مما يؤثر على النتيجة المتوصل إليها من خلال هذه التقنية.

المطلب الثاني: تحليل مضمون الفصل الأول من دستور 2011

في هذا المطلب سنتطرق إلى تحليل الفصل الأول من الدستور المتعلق بأسس نظام الحكم بالمملكة المغربية، حيث سنحلل مضموني الفقرة الأولى والثانية منه (الفرع الأول)، فيما سنتناول تحليل محتوى الفقرة الثالثة والرابعة في (الفرع الثاني).

الفرع الأول: الفقرة الأولى والثانية من الفصل الأول من دستور 2011

"نظام الحكم بالمغرب نظام ملكية دستورية، ديمقراطية برلمانية واجتماعية.

يقوم النظام الدستوري للمملكة على أساس فصل السلط، وتوازنها وتعاونها، والديمقراطية المواطنة والتشاركية، وعلى مبادئ الحكامة الجيدة، وربط المسؤولية بالمحاسبة"[30].

انطلاقا من الفصل الأول من دستور 2011، هناك أربعة أسس دستورية تشكل إطارا مرجعيا لمشروعية نظام الحكم في المغرب، والتي يتجسد أولها في نظام ملكية دستورية، ديمقراطية برلمانية واجتماعية، حيث يحيل مفهوم الملكية البرلمانية إلى النظام البرلماني الذي يكون فيه استخلاف رئيس الدولة بالوراثة، ذلك أنه إذا كان الحديث عن هذا النظام بالمفرد، كما هو الحال في المشهد السياسي المغربي، فإنه من الناحية العلمية والتاريخية نجد له عدة أنماط. أما عن الملكية البرلمانية كمفهوم مجرد، والتي تسمى أيضا بالملكية التمثيلية، تضم الملكية ما قبل البرلمانية والملكية البرلمانية الثنائية التي يحافظ فيها الملك على سلطة التوجيه السياسي ويكون فيها رئيس الحكومة مسؤولا أمامه وأمام البرلمان. ثم الملكية البرلمانية الأحادية التي تكون فيها الحكومة مسؤولة أمام البرلمان ولا يحتفظ فيها الملك سوى بوظيفة التحكيم[31].

وتعتبر الملكية البرلمانية من المستجدات الرئيسية التي أقرها الدستور، لكون نظام الحكم بالمغرب نظام ملكية دستورية، ديمقراطية برلمانية واجتماعية، وهو الأمر الذي يحيل على أن هناك اتجاها ينحو نحو تأويل برلماني لطبيعة الحكم في المغرب، لكنه بالنظر إلى روح الوثيقة الدستورية ومضمونها، يلاحظ أنها لا توفر الحد الأدنى لإحداث القطيعة مع نظام السلطة الدستورية الذي يسود فيه الملك ويحكم، لاستمرارية مركزية المؤسسة الملكية في الهندسة الدستورية الجديدة، واستمرار نهج سموها على باقي السلطات، وهو ما يوحي على الحضور المتواضع لفكرة البرلمانية في النص الدستوري نفسه. ذلك أنه إذا كانت المستجدات الدستورية في مجال السلطة التنفيذية، خاصة عندما تمت دسترة مجلس الحكومة الذي طالما ظل مطلبا

أساسيا من مطالب النخبة السياسية المغربية، وتوسيع ملحوظ لاختصاصات رئيس الحكومة في المجال الدستوري كتنفيذ البرنامج الحكومي والتعيين في المناصب العليا...، فإنه في مقابل ذلك، عمل المشرع الدستوري على تقييد سلطة رئيس الحكومة وإخضاعها لسلطة رئيس الدولة في كل مناحيها، وبالتالي إفراغها من محتواها، لتصبح غير ذات جدوى بدون موافقة الملك رئيس المجلس الوزاري [32].

في حين جعل المشرع الدستوري المغرب ثانيهما يتمثل في قيام النظام الدستوري للمملكة على أساس فصل السلط، وتوازنها وتعاونها، والديمقراطية المواطنة والتشاركية، وعلى مبادئ الحكامة الجيدة، وربط المسؤولية بالمحاسبة باعتبارها عناصر إرشادية موجهة لمختلف الفاعلين في تدبير الشأن العمومي في اتجاه تفعيل دورها في التنمية الوطنية والترابية.

ويعتبر مبدأ فصل السلط وتوازنها وتعاونها من المبادئ الجوهرية التي تقوم عليها مختلف دساتير العالم، ويتأكد ذلك مع ترسيخ هذا المبدأ في السلط الثلاثة المنصوص عليها في الدستور على مستوى البنية، عندما خصص المشرع الدستوري أبوابا تتعلق بكل سلطة على حدة (الباب الرابع للسلطة التشريعية، والباب الخامس للسلطة التنفيذية، والباب السادس للسلطة القضائية، وبابا خاصا بالعلاقة فيما بينها.

أما على مستوى المضمون، فإن هناك مجموعة من النصوص الدستورية التي تؤكد استقلالية السلطة عن بعضها البعض وحصر مجال تخصصها ونطاق عملها، كتلك التي تحصر مجالات التشريع (الفصل 71)، أو تلك التي تحدد اختصاص المجال التنظيمي (الفصل 72)، نفس التوجه –أي الاستقلالية والتخصص– يتأكد للسلطة القضائية (الفصل 107).

غير أن تطبيق مبدأ فصل السلطات لا يشمل من الناحية العملية المؤسسة الملكية، فهو فقط يشمل المؤسسات الأدنى المتمثلة بالبرلمان والحكومة والقضاء. حيث قامت الوثيقة الدستورية بإعادة توزيع السلطة بين المؤسسة الملكية ورئيس الحكومة، من خلال تحديد صلاحيات كل مؤسسة على مستوى التعيين في المناصب العليا، حيث أصبح لرئيس الحكومة الحق في التعيين في المناصب العليا، بينما كان مقتصرا على الملك ومجالا خاصا له، كما كان عليه الأمر في الدساتير السابقة[33].

أما فيما يتعلق بمبدأ الديمقراطية المواطنة والتشاركية، يعتبر من المفاهيم المتجددة التي يرتكز عليها النظام الدستوري المغربي، على أساس أنها منهجية في الحكم والشأن السياسي اكتسبت مع التراكم الزمني والفكري والمجتمعي ما جعلها حقيقة سياسية عالمية، تجعل الحكم ديمقراطيا كلما حافظ على حقوق المجتمع، كما أصبحت تشكل بناء متكاملا العناصر والمكونات، وعليه، فنظام الحكم الديمقراطي يستلزم ضمان الحقوق والحريات الفردية والجماعية، وفصل السلط واستقلال القضاء، وسيادة القانون ومبدأ المشروعية، والتدبير الشفاف للشأن العام وإشراك المواطنين في تدبيره[34].

تحيل كلمة الحكامة الجيدة على إدارة الحكم التي تعزز وتدعم تنمية الإنسان، وتوسع قدراته وخياراته وحرياته السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية. وبعد أن كان تسيير الشأن العام محصورا على مؤسسات الدولة والقطاع العام،

أصبح تحقيق الفعالية على مستوى التدبير السياسي والإداري والمالي يتطلب إشراك مؤسسات المجتمع المدني لما له من تأثير في صنع السياسات العمومية من جهة، والمشاركة في رسمها وتتبعها وتقييمها[35].

وهذا ما يجعل السياسات العامة قريبة من المواطنين وقادرة على تلبية حاجياتهم. كما أن الحكامة الجيدة تتجاوز النمط السياسي التقليدي الذي يعهد للسلطات العامة وحدها مسؤولية تسيير الشؤون العامة، وتعتمد مجموعة من المبادئ المتمثلة في المشاركة، والشفافية والمحاسبة، وتكافؤ الفرص، والفعالية...، التي جعل منها المشرع الدستوري أحد المرتكزات المرجعية للنظام الدستوري المغربي، والتي كرستها الوثيقة الدستورية في مجموعة من الفصول باعتبارها من مرتكزات بناء دولة ديمقراطية يسودها القانون[36] .

إن ربط المسؤولية بالمحاسبة مفهومان مترابطان يشكلان معا أحد مقومات الحكامة الجيدة، إذ يحيل مفهوم المسؤولية على كيفية تحمل الواجبات الملقاة على صناع ومنفذي النتائج المترتبة على القرار، كما تحيل على المنطلقات الخاصة باستجواب المسؤولين عن تصرفاتهم وعدم تركها للعبث والارتجال. أما المحاسبة فقد تتخذ أشكال متعددة ومختلفة ومتباينة في الدرجة والمستوى، فقد تكون مجرد تقديم استفسار حول حيثيات اتخاذ القرار أو القيام بتصرف ما، وقد تكون عبارة عن مطالبة المسؤول بتمكين جهة معينة من معطيات توضيحية بشأن أعمال أو منجزات أو غيرها، كما قد تكون أيضا عبارة عن تقديم الحساب بإبراز الحصيلة على مدى تحقيق الأهداف المرسومة والمتفق عليها مسبقا.

وعليه، فإن اقرار ربط المسؤولية بالمحاسبة ضمن الفصل الأول له دلالاته الخاصة، لاسيما وأنه ورد بعد الإشارة الصريحة المرتبطة بتوصيف نظام الحكم بالمغرب والتقرير بطبيعة المبادئ الجديدة التي سوف تؤطر التدبير العمومي من توازن وتعاون بين السلطات ومقاربة تشاركية وحكامة جيدة ونجاعة في الأداء، وذلك من خلال اقتران مبدأ ربط المسؤولية بالمحاسبة بالتدبير الأمثل للموارد المالية والبشرية وربط المنجزات بالأهداف.

ومن هنا تكمن أهمية ربط المسؤولية بالمحاسبة في الدور الكبير الذي تلعبه في دعم كفاءة فاعلية التدبير العمومي، حيث على ضوءها يتم قياس وتقييم مساهمة كل طرف من الأطراف الحكامة الجيدة.

الفرع الثاني: الفقرة الثالثة والرابعة من الفصل الأول من دستور 2011

" تستند الأمة في حياتها العامة على ثوابت جامعة، تتمثل في الدين الإسلامي السمح، والوحدة الوطنية متعددة الروافد، والملكية الدستورية، والاختيار الديمقراطي.

التنظيم الترابي للمملكة تنظيم لا مركزي، يقوم على الجهوية المتقدمة"[37].

يتأسس ثالث مبدأ المنصوص عليه في الفصل الأول من الدستور والمجسد للفقرة الثالثة، في استناد الأمة في حياتها العامة على ثوابت جامعة، تتمثل في الدين الإسلامي السمح، والوحدة الوطنية متعددة الروافد، والملكية الدستورية، والاختيار الديمقراطي.

إذا كان المشرع الدستوري المغربي قد أكد على أنه تستند الأمة في حياتها العامة على ثوابت جامعة، تتمثل في الدين الإسلامي السمح، والوحدة الوطنية متعددة الروافد، والملكية الدستورية، والاختيار الديمقراطي. فإن تجميع هذه العناصر الأربعة فيما بينها، يبرز العلاقة التفاعلية والتكاملية بينها بما يكفل وحدة واستقرار وازدهار الأمة المغربية وتقدمها ونموها:

أ- الدين الإسلامي السمح:

تأكيدا لإسلامية الدولة المغربية، يعتبر الإسلام الثابت الأول من الثوابت الجامعة للدولة، ودينها وإطارها المرجعي، ويحتل مكانة الصدارة في مكونات الهوية المغربية، وذلك في ظل تشبث الشعب المغربي بقيم الانفتاح والاعتدال والتسامح. وتعتبر الدولة هي الساهرة على تطبيق مقتضياته على أرض الواقع، لأنها الضامن الأساسي لحرية المعتقد وحرية الممارسة الدينية كحق من الحقوق الأساسية التي يتمتع بها المواطنين.

ب- الوحدة الوطنية المتعددة الروافد:

حيث تعتبر الوحدة الوطنية الثابت الثاني داخل منظومة الثوابت الجامعة للدولة المغربية، وهي متعددة المكونات العربية-الإسلامية، والأمازيغية، والصحراوية الحسانية، والغنية بروافدها الإفريقية والأندلسية والعبرية والمتوسطية، كما تمت الإشارة إلى ذلك في تصدير الدستور، كما أنها وحدة يحميها جلالة الملك والشعب، وتحصنها كالمؤسسات وتؤتمن عليها مختلف مكونات الوطن.

ج- الملكية الدستورية:

النظام الملكي الدستوري هو شكل من أشكال الحكم المنشأ بموجب النظام الدستوري الذي يقر وراثية الملك بوصفه رئيسا للدولة، ذلك أن المملكة المتحدة تعد النموذج المثالي للملكية الدستورية في العالم. إلا أن مفهوم الملكية الدستورية في التجربة المغربية يتميز بنوع من الخصوصية، لكون الملك يضطلع فيها، بصفته أميرا للمؤمنين ورئيسا للدولة ورمزا وحكما أسمى، بدور الريادة في النظام الدستوري المغربي لكونه يملك ويحكم، باعتباره الساهر على احترام مقتضيات الدستور وصيانة الحقوق وحريات المواطنين والمواطنات والجماعات والمؤسسات وحماية استقلال البلاد وحدودها...

د- الاختيار الديمقراطي:

يعتمد المجتمع والدولة المغربية الاختيار الديمقراطي كمرجع مبدئي وآلية إستراتيجية لتصريف الشؤون العامة، وأرضية خصبة في التدبير اليومي الحديث لحياة الأفراد والجماعات وعيا بالحقوق وتحمل الوجبات الأساسية[38].

وأخيرا يتجسد رابع هذه المبادئ في التنظيم الترابي للمملكة تنظيم لا مركزي، يقوم على الجهوية المتقدمة، حيث يندرج اعتماد الجهوية المتقدمة ضمن إعادة الترتيب الترابي داخل الدولة، الأمر الذي تستحضر فيه متغيرات متعددة: اقتصادية، اجتماعية، مالية، إدارية، سياسية، بيئية...، لإيجاد قنوات وأدوات جديدة للتنمية الجهوية المندمجة، لأن الجهة اليوم في هذا المستوى تقوم على عنصري الاستقلالية والفعالية، وهو معطى يجعلها بحاجة لإدارة تمثيلية تكون معها المؤسسة الجهوية مجالا فعالا للسياسات العمومية الناجعة ومدخلا أساسيا من مداخل التنمية الوطنية والجهوية[39].

وانطلاقا من كل هذا نلاحظ أن مجموعة من الباحثين والمهتمين بالمجال السياسي والدستوري الذين قاموا بتحليل مضامين هذا الفصل، خصصوا حيزا مهما له في مؤلفاتهم، للوقوف على مضامينه لما يكتسيه من أهمية بالغة، وقراءات متعددة، ووجهات نظر مختلفة، مستعملين أحد أهم آليات البحث في العلوم القانونية التي تسمى بآلية تحليل المضمون.

ومن هذا المنطلق، يمكن القول إن هذه الآلية لا يمكن الاستغناء عنها في العلوم القانونية، نظرا لأهميتها، ولكونها تقنية تساهم في توضيح خلفيات النصوص القانونية، وكذا الوقوف على جوهرها وأبعادها، وهو ما قمنا به في تحليل الفصل الأول من الدستور.

خاتمة:

إن تحليل المضمون آلية منهجية مهمة في مجال العلوم الاجتماعية وفعالة في مواكبة تطور هذا المجال، كما أنها توفر معطيات مهمة في مجال العلوم القانونية والسياسية وتساعد على زيادة مدارك ومهارات الباحث القانوني من خلال توظيف أدواتها وآلياتها الدقيقة في تحليل المضامين والمعطيات التي يجمعها.

إلا أنه لكون تحليل المضمون أداة وليس منهجا قائما بذاته فحتى يتم التوصل إلى حقيقة الظاهرة المدروسة يتطلب الأمر استعمال مناهج وآليات منهجية أخرى. لكون أداة تحليل المضمون لا تستطيع الاشتغال بمعزل عن المناهج الأخرى خصوصا المنهج الوصفي والاستنباطي...

إن نقل هذه الآلية من العلوم الاجتماعية إلى العلوم القانونية والسياسية كان لابد معه من إعطائها بعض الخصوصية وتكييفها مع المادة القانونية، ومن جهة أخرى فبالرغم من أنها تساهم في تحليل القوانين بغية تجويدها والوقوف على نواقصها وخلفياتها إلا أنها تواجه في بعض الأحيان بالخصوصية الثقافية والسياسية والاجتماعية في بعض المجتمعات، كما يجب الإشارة إلى أن نجاح تطبيق تقنية تحليل المضمون لا يتوقف على معرفتها بل يتوقف في كثير من الجوانب بمدى الصرامة والموضوعية التي يلتزم بها الباحث في تطبيقها.

الهوامش:

[1]– رشيد بنعياش، منهجية البحث في العلوم القانونية، مطبعة شمس برينت، الرباط، العدد 4، الطبعة الثانية، 2018، ص. 48.
[2]– أحمد أوزي، منهجية البحث وتحليل المضمون، مطبعة النجاح الجديدة، الدار البيضاء، الطبعة الثالثة، 2015-2016، ص. 64.
[3]– Berelson Bernard, Content analysis in communication research. Glencoe : Free Presse. 1952.
[4]– عبد الباقي زيدان، قواعد البحث الاجتماعي، الهيئة العامة للكتاب، القاهرة، 1974، ص. 52.
[5]– Laurence Bardin, L'analyse de contenu, P.U.F le psychologue, Paris, 1977, p.3.
[6]– Christian Leray, L'analyse de contenu de la théorie à la pratique- La méthode Morin-Chartier, Presse de l'université de Québec, 2008, p.5.
[7]– رشيد بنعياش، منهجية البحث في العلوم القانونية، مرجع سابق، ص. 49.
[8]– محمد خليل الرفاعي، فلك صبيرة، محمد علي الحبش، أساليب تحليل النصوص، منشورات الجامعة الافتراضية السورية، سوريا، 2020، ص. 177.
[9]– الموقع الالكتروني: http://httpsarabiclanguage.blogspot.com/، تاريخ الزيارة 20 ماي 2023 على الساعة الثامنة مساء.
[10]– نفس المرجع.
[11]– أنول باتشيرجي، ترجمة خالد بن ناصر آل حيان، بحوث العلوم الاجتماعية المبادئ والمناهج والممارسات، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الثانية، 2015، ص. 333.
[12]– ابراهيم أبراش، المنهج العلمي وتطبيقاته في العلوم الاجتماعية، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان-الأردن، الطبعة العربية الأولى، 2009، ص. 198.
[13] – Jean-Claude Kaufmann, L'analyse de contenu : premiers éléments de réflexions, l'entretien de recherche et son analyse, p : 14,15,16.
[14] – ابراهيم أبراش، المنهج العلمي وتطبيقاته في العلوم الاجتماعية، مرجع سابق، ص. 205.
[15] – سمير محمد حسين، تحليل المضمون تعريفاته ومفاهيمه ومحدداته، عالم الكتب، القاهرة، 1983.ص. 83,79.
[16]– كتاب جماعي، منهجية البحث العلمي وتقنياته في العلوم الاجتماعية، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الإستراتيجية والسياسية والاقتصادية، برلين-ألمانيا، 2019. ص. 156.
[17]– الموقع الالكتروني: https://qawaneen.blogspot.com/، تاريخ الزيارة 20 ماي 2023 على الساعة الثامنة مساء.
[18]– محمد البشير بن طبة، تحليل المحتوى في بحوث الاتصال "مقاربة في الإشكاليات والصعوبات"، مجلة الدراسات والبحوث الاجتماعية– جامعة الشهيد حمة لخضر-الوادي، العدد 13-14، 2015، ص. 321.
[19]– Lionel Dany, Analyse qualitative du contenu des représentations sociales, p : 9.
[20]– محمد البشير بن طبة، تحليل المحتوى في بحوث الاتصال "مقاربة في الإشكاليات والصعوبات"، مرجع سابق، ص: 323.
[21]– سمير محمد حسين، تحليل المضمون تعريفاته ومفاهيمه ومحدداته، مرجع سابق، ص. 95.
[22]– ريتشارد بن لويس وآخرون، تحليل مضمون الإعلام، ترجمة محمد ناجي الجوهر، مديرية المكتبات والوثائق الوطنية، 1992، ص. 41.
[23]– محمد خليل الرفاعي، فلك صبيرة، محمد علي الحبش، أساليب تحليل النصوص، مرجع سابق، ص.187،188،189.
[24]– رشيد بنعياش، منهجية البحث في العلوم القانونية، مرجع سابق، ص. 48.
[25]– الموقع الالكتروني: https://qawaneen.blogspot.com/، تاريخ الزيارة 20 ماي 2023 على الساعة الثامنة مساء.
[26]– نفس المرجع.
[27]– طاهر حسو الزيباري، أساليب البحث العلمي في علم الاجتماع، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت-لبنان، الطبعة الأولى، 2011، ص. 87.
[28]– طاهر حسو الزيباري، أساليب البحث العلمي في علم الاجتماع، مرجع سابق، ص 88.
[29]– ابراهيم أبراش، المنهج العلمي وتطبيقاته في العلوم الاجتماعية، مرجع سابق، ص. 15.

[30]– دستور المملكة المغربية الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.11.91، بتاريخ 27 شعبان 1432 (29 يوليوز 2011)، الجريدة الرسمية عدد 5964 مكرر، بتاريخ 28 شعبان 1432 (30 يوليوز 2011).

[31]– عبد الإله السطي، أسئلة الملكية البرلمانية في النظام الدستوري المغربي، مجلة سياسات عربية، العدد 20، 2016، ص.41.

[32]– محمد فؤاد العشوري، مفهوم الملكية البرلمانية في النظام السياسي المغربي من خلال دستور 2011، مجلة الحقوق، سلسلة الأعداد الخاصة، العدد 5، 2012، ص.97.

[33]– جواد مامون، علاقة علم الإدارة بالسياسات العمومية وتأثيرها على أداء الدولة المغربية –دراسة تحليلية مقارنة–، مجلة أطلنتس، المملكة المغربية، العدد الرابع عشر، السنة الثالثة، 1444/2023، ص. 1004.

[34]– محمد الرضواني، مدخل إلى دراسة القانون الدستوري، سلسلة بدائل قانونية وسياسية، العدد 1، مطبعة المعارف الجديدة، الرباط، الطبعة الثانية، 2014، ص. 128.

[35]– مصعب التجاني، المجتمع المدني والسياسات العمومية، مطبعة دار السلام، الرباط، الطبعة الأولى، 2020، ص. 14.

[36]– أحمد بوز، الدستور المغربي: سياق النشأة ومسار التطور، الجزء الأول: دراسة في التاريخ الدستوري للمغرب 1900 –2011، مطبعة شمس برينت، الرباط، الطبعة الأولى، 2019، ص. 156.

[37]– دستور المملكة المغربية الصادر بتنفيذه الظهير الشريف رقم 1.11.91، بتاريخ 27 شعبان 1432 (29 يوليوز 2011)، الجريدة الرسمية عدد 5964 مكرر، بتاريخ 28 شعبان 1432 (30 يوليوز 2011).

[38]– محمد الرضواني، مدخل إلى دراسة القانون الدستوري، مرجع سابق، ص. 156.

[39]– نادية النخيلي، الجهوية المتقدمة في الدستور المغربي لسنة 2011، المجلة المغربية للإدارة المحلية والتنمية، العدد 107، 2012، ص. 18.